بصفات عديدة وهو واحد ومعنى الاجتماع أن الموصوف
بصفات الألوهية واحد قالوا لو وجدت للزم تعدد
الإلهية لمشاركتها له في أخص وصفه وهو القدم وذلك
يوجب الاشتراك في الأعم **قلنا** ممنوع أن القدم صفة
ثبوتية فضلا أن يكون صفة نفسية فضلا أن يكون
أخص ثم الإيجاب للأخص بناء أن التماثل ممتنع
لوجود الاشتراك الأعم مع انتفائه في الأخص

فصل ثم نقول يتعين أن تكون هذه
الصفات كلها قديمة إذ لو كان شيء منها حادثا للزم
أن لا يعرى عنه وعن الاتصاف بضده الحادث ودليل
حدوثه كدليل عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم
وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة
وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم
فإن قلت إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشيء لا
يخلو عنه أو عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما
معا ثم يطرأ الاتصاف بأحدهما فيتقدم وجود ذاته
دونهما فلا يلزم الحدوث **قلنا الجواب** أنه لو خلا عنهما
مع قبوله لهما لجاز أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات

إذ

إذ القبول لا يتخلف لأنه نفسي وإلا لزم التسلسل وخلو
القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا في الحادث
لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة وفي القديم لوجوب
اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة والإرادة
فلو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف
إحداثها عليها **و**إذا عرفت وجوب قدم الصفات
عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة
العدم على القديم فخرج لك بهذا استحالة التغير على
القديم مطلقا إما في ذاته فلوجوب قدمه وبقائه
ولما مر وإما في صفاته فلما ذكر الآن ومن ثم استحال
على علمه أن يكون كسبيا أي يحصل له عن دليل أو ضروريا
أي يقارنه ضرر كعلمنا بالألم أو يطرأ عليه سهو
أو غفلة **و**استحال على قدرته أن تحتاج إلى آلة أو
معاونة وعلى إرادته أن تكون لغرض وعلى سمعه
وبصره وكلامه وإدراكه على القول به أن تكون بجارحة
أو مقابلة أو انطباع أو يكون كلامه حرفا أو صوتا
أو يطرأ عليه سكوت لاستلزام جميع ما ذكر التغير
والحدوث

فصل ثم نقول يجب لهذه الصفات

Copyright © King Saud University